في منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية: خبرة البناء: الخصائص والإشكاليات♣

أ. د. نادية محمود مصطفى

♣ تستند هذه الدراسة إلى دراسة تفصيلية شاملة سبق وأعدتها د. نادية مصطفى ونشرت ضمن أعمال دورة "المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية:حقل العلوم السياسية نموذجًا" التي نشرت بالقاهرة بالتعاون بين: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومركز الحضارة للدراسات السياسية ، 2002. وتم تحديثها في نسخة منقحة ومزيدة قدمت ضمن أعمال مؤتمر "حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز)" 2007، تحت التحرير والإعداد للنشر.

* **تمهيد...**

إن إسهامات الدراسات والعلوم الإسلامية في مجال العلاقات الدولية في الإسلام إسهامات زاخرة ووافرة وتعود إلى ما قبل تأسيس علم العلاقات الدولية (وهي الدراسات التي انبنى على جزء كبير منها مخرجات مشروع العلاقات الدولية في الإسلام[1])، ولكن الإشكالية المثارة هنا حول "منظورات حضارية مقارنة"، إنما تتصل بمجال علم العلاقات الدولية الحديث الذي أسسته منظورات غربية، **وهو العلم الذي يمر بأزمة مراجعة استدعت التساؤل حول آفاقٍ منظورات حضارية مقارنة.** إذن إذا كانت هذه هي الغاية والهدف؛ فمن ثم **لابد وأن تنطلق الدوافع والمبررات –في جزء ركين منها– من حالة هذا العلم لبناء منظور حضاري**، وكذلك كان لابد وأن تجد المبررات منطقها، في جانب كبير منها، من أدلة وحجج أكاديمية من داخل العلم والتخصص، وذلك في مواجهة الانتقادات المختلفة التي تراكمت منذ إعداد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وخلال تنفيذه وخلال مناقشة مخرجاته من ناحية، والتي تراكمت أيضًا من ناحية أخرى خلال تدريسه وخلال تفعيله في تطبيقات بحثية متعددة (كما سنرى لاحقًا)؛ ذلك لأن مشروع العلاقات الدولية في الإسلام لم يكن إلا بمثابة البنية التحتية لبناء منظور حضاري مقارن لدراسة العلاقات الدولية.

ومن جوانب أهمية هذا الموضوع: العلاقة بين: طبيعة النسق المعرفي، والمنظورات المنبثقة عنه أو منه، والأطر النظرية والمفاهيمية، وقدر تأثرها بالمنظورات؛ ومن ثم ضرورة تحديد الاختلافات بين النسق المعرفي الإسلامي والنسق المعرفي الغربي ودلالة هذه الاختلافات بالنسبة للأبعاد المقارنة بين "منظور غربي" لدراسة العلاقات الدولية و"منظور إسلامي" لهذا المجال... تأسيسًا على تحليل المصطلح.

ولا يقتصر الأمر على العلاقات الدولية بل نجد هذا التوجه بارزًا في كافة فروع العلوم الإنسانية التي عالجت بوضوح الإشكاليات العامة المنهاجية وأثر اختلاف الأنساق المعرفية على المنظورات المقارنة الغربية والإسلامية، كما تتضمن هذه المصادر تعريفًا بعض الأبعاد النظرية المتصلة بدراسة هذه الاختلافات في كافة فروع العلم[2].

ما سبق يقودنا الآن إلى تسجيل التساؤلات التالية: ما هي دوافع ومبررات، ومن ثم إمكانيات تطوير منظور إسلامي مقارن على صعيد علم العلاقات الدولية؟ وما هي خصائص وأبعاد وإشكاليات دراسة هذا المنظور؟

*أولًا: دوافع ومبررات بناء منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية:

إن الحديث عن "الدوافع" هو حديث عن هموم القائمين على عملية البناء والمهتمين به أي هو حديث من المفترض أن يكون ذاتيًّا ومن الداخل نحو الخارج، والداخل وأيضًا، أما الحديث عن المبررات فهو حديث من الداخل أحيانًا ومن الخارج في أحيان أخرى، وهو يتجه للخارج بالأساس.

والحديثان ضروريان منذ بداية خبرتي في البحث والتدريس: فلقد تصدرت مقدمة مشروع العلاقات الدولية عناوين: الدوافع، والمنطلقات، كما تصدرت محاضرات التدريس عناوين مناظرة. ولكن لماذا؟

من ناحية؛ ونظرًا لأن الغاية هي تأسيس قواعد منظور إسلامي باعتباره أحد منظورات علم العلاقات الدولية الذي ننتمي إلى تخصصه في إطار مقارن مع منظوراته الأخرى، فلن تتحقق الفائدة من بناء منظور إسلامي منفصل أو منعزل أو دون أن نؤسس لأطر مقارنة تحقق التفاعل مع غيره.

هذا، ويجدر القول إن الطلبة النابهين والمتميزين في قاعات الدرس وكذلك بعض الأساتذة المهتمين تساءلوا كثيرًا عن مغزى وأسباب تركيزى على تدشين المبررات من داخل العلم ابتداءً؟

لماذا يبدو أن الدفاع عن شرعية ومشروعية المنظور قد غلب على تطوير المحتوى وتشغيله على مستوى النظريات، وما المؤشرات التي ستثبت مصداقية وتنافسية هذا المنظور مع المنظورات الأخرى من العلم؟ والإجابة على التساؤل الأول هي أن دوافع البناء لا تنفصل عن مبرراته؛ فهي متكاملة، والإجابة على السؤال الثاني هي أن عملية بناء منظور ليست قضية أو مهمة فردية وتستغرق ربما ما يقرب من الجيل زمنيًّا، ولذا يظل متزامنًا النقد من الخارج مع استمرار عملية البناء، وتزداد العملية صعوبة بالنسبة لمنظور ينبثق من نسق معرفي مغاير للنسق الذي يفرز المنظورات المهيمنة – ولو المتنافسة والمتضادة فيما بينها.

ويمكن تقسيم الدوافع والمبررات إلى أربع مجموعات كبرى تتصل بالمجالات التالية:

1- طبيعة النسق المعرفي الإسلامي، ومن ثم طبيعة الإطار المرجعي الإسلامي الذي يشكل المنظور والتنظير، بل ويفرض ضرورة تطوير منظور إسلامي.

2- وضع الخبرة الإسلامية في علم العلاقات الدولية الحديث، طبيعة إسهام العلوم الإسلامية في الموضوع بالمقارنة بطبيعة إسهام العلوم السياسية.

3- واقع الأمة الإسلامية ووضعها في النظم الدولية.

4- مراجعة حالة العلم انطلاقًا من مدخل المنظورات والجدال بينها.

وإذا كانت المجموعات الثلاثة الأولى تقع في دائرة الدوافع التي تراكمت منذ بداية مشروع العلاقات الدولية فى الاسلام؛ فإن المجموعة الرابعة تقع بالأساس في نطاق المبررات ولقد تعمقت وتبلورت بدرجة واضحة خلال عملية بناء المنظور بعد انتهاء أعمال مشروع العلاقات الدولية. وجميع هذه الدوافع والمبررات ذات طبيعة معرفية أو نظرية أو عملية.

1) الدوافع: من الدوافع المعرفية والنظرية إلى العملية:

إن الدافع الذي لابد من الانطلاق منه والتأسيس عليه، هو أن طبيعة الإسلام من ناحية، والنسق المعرفي المتولد عنه من ناحية أخرى، تفرضان البحث في العلاقات الدولية من منظور إسلامي استنادًا إلى **طبيعة الدعوة وطبيعة الرسالة التي يحملها الإسلام للعالمين وللإنسانية جمعاء وليس الأمة الإسلامية فقط.**

بين وضع الخبرة الإسلامية في نطاق علم العلاقات الدولية الحديث من ناحية، وطبيعة الدراسات الإسلامية المعاصرة تحت عنوان "العلاقات الدولية في الإسلام" من ناحية أخرى، كان تقييم هذا الوضع وهذه الطبيعة على رأس دوافع بداية وتنفيذ مشروع العلاقات الدولية في الإسلام[3].

أنه تم تغييب أو تجاهل أو إهمال الأبعاد المختلفة للخبرة الإسلامية (والخبرات الحضارية المتنوعة) وتقاليدها في نطاق دراسات المنظور الغربي للعلاقات الدولية سواء على مستوى تاريخ العلاقات الدولية أو فلسفة العلاقات الدولية أو نظرية العلاقات الدولية وتم التمركز حول تاريخ العلاقات الأوربية منذ القرن السادس عشر الميلادي

وترجع تلك الحالة في العلم إلى أن أوربا قد مارست سيطرتها على العالم على مدى الثلاثة قرون الماضية، ولهذا فليس من الغريب أن يركز المنظرون الذين ينتمون إلى حضارتها على خبرتها وتقاليدها.

يبقى بعد ذلك ضرورة وإلحاح التنبيه إلى عدة أمور: من ناحية، ضرورة إحداث نوع من التوازن بين مكونات المواد التي يحصلها الطلاب في الجامعات العربية الإسلامية. فتمتد مثلًا دراسة تاريخ العلاقات الدولية إلى الفترة التي شهدت دورًا متميزًا للدولة الإسلامية في التفاعلات الدولية.

ومن ناحية أخرى: ضرورة إحداث نوع من التوازن في اهتمامات المتخصصين في هذا المجال الدراسي على نحو يتفق وانتماءنا الإسلامي دون أن نفقد أثر التطور في مجال العلم المعاصر. فيمتد مثلًا البحث في الجذور الفكرية لعمليات التنظير إلى خبرة التقاليد الإسلامية، كما يتحدد إطار مرجعي للتفاعلات والقيم الدولية ينبثق عن رؤية إسلامية.

وعن طبيعة الدراسات الإسلامية المعاصرة تحت عنوان العلاقات الدولة في الإسلام:

يتضح من المراجعة العامة لبعض من هذه الدراسات التي قدمها غير المتخصصين في العلوم السياسية ما يلي:

من ناحية: إبراز فضل الشريعة الإسلامية فى المبادرة بالعناية بأمر تنظيم العلاقات بين مختلف الجماعات.

ومن ناحية ثانية: الحرص على إبراز "دفاعية" الإسلام: حيث إن جمهور المسلمين الآن هو الذي يأخذ بالاتجاه القائل: بأن أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم في الإسلام هو السلم. وينبثق هذا الاتجاه عن رؤية خاصة للتقسيم الشائع للعالم إلى دارين أو ثلاثة (دار سلم، دار حرب، ودار عهد).

ومن الملاحظ بصفة عامة، أن الكتابات المعاصرة تحت عنوان:"العلاقات الدولية في الإسلام"، لم تركز على أسباب ظهور واستمرار هذا التقسيم مع أن الأصل في دعوة الإسلام هو العالمية وتوحيد البشرية في ظل الشريعة الإسلامية، أو على عرض الجدل بين الأسانيد الشرعية للمدرستين الأساسيتين: التي تقول إحداهما بأن العلاقات الدولية في الإسلام أساسها القتال، أو الأخرى التي تقول إن أساسها السلم، أو تصنيف المعبِّرين عن كل منهما في تاريخ الفقه الإسلامي وذلك في صورة علمية منظمة جامعة تستطيع أن تجيب عن السؤال التالي: من الذي قال بأن أصل العلاقات الدولية للدولة الإسلامية هو الحرب أو السلم، ومتى برز هذا المنظور ومتى ساد... ولماذا؟

ومن الدوافع ذات الطبيعة المعرفية والنظرية نصل إلى دوافع ذات طبيعة عملية على نحو ما يلي بيانه:

فقد اقترن التطور في المنظورات الكبرى التي تعاقبت على علم العلاقات الدولية الحديث بالتطورات الكبرى في تاريخ العلاقات الدولية خلال ثلاثة أرباع القرن الماضي. ولذا، فإن من أهم مزايا مدخل المنظورات هو الربط بين التغير في واقع العلاقات الدولية وبين التغير في كيفية دراستها (نطاق العلم وموضوعاته ومناهجه) وظل وضع الجنوب –بصفة عامة– والعالم الإسلامي –بصفة خاصة– لا يحتل وضعًا متميزًا وواضحًا في هذه المنظورات وما انبثق عنها من أطر نظرية أو نظريات دفعت البعض لانتقاد هذا الوضع[4]، بعد تشخيصه ووصفه وصفًا علميًّا، وبعد تفسيره باعتبارات نابعة من هيمنة هدف خدمة مصالح القوى الكبرى بالأساس على الدراسات الدولية، ومن ثم عدم الاهتمام بدراسة أوضاع القوى الصغرى إلا من أجل هذا الهدف. إلا أن للعملة وجهًا آخر؛ حيث إن تيارات مراجعة هذه الحالة، ابتداء من السبعينيات

والثمانينيات، قادت إلى الحديث عن مدى عدم ملاءمة نظريات التنمية ونظريات السياسة الخارجية وغيرها من النظريات (الغربية) لدراسة أوضاع العالم الثالث[5]، فلقد اقترنت هذه المراجعة بتغيرات في أوضاع العالم الثالث ووضعه في النظام الدولي من ناحية، وكذلك بالتغيرات التي أبرزت إسهام المدرسة الماركسية في علم العلاقات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين من ناحية أخرى؛ فإن بروز تيارات هذه المراجعة كان يعكس الارتباط بين المراجعة النظرية وبين الضرورات العملية على نحو ينتقد المركزية الغربية الفكرية والنظرية والسياسية، على حد سواء، ولو نقدًا ذاتيًّا من الداخل.

وبالمثل، وبالنظر إلى أحوال الأمة الإسلامية بصفةٍ أخص ووضعها في النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، نستطيع أن نتلمس الكثير من مواطن الدوافع نحو بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية بصفة عامة وللتنظير حول أوضاع الأمة بصفة خاصة؛ وذلك انطلاقًا ليس من غايات معرفية ونظرية فقط، ولكن ارتباطًا بواقع هذه الأمة وإمكانيات معالجة مشاكلها ومشاكل الإنسانية.

ولقد تعددت الاجتهادات الفكرية والنظرية حول هذه الرابطة بين الحاجة لتنظير إسلامي جديد وواقع الأمة واحتياجاتها. وأبرزها رؤية أ.د. منى أبو الفضل التي بينت أهمية وضع الضرورات العملية أيضًا كركائز موافقة بعض المتخصصين –من خارج دائرة المنظور الإسلامي– على أهمية تقديم منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية. ولكن اختلفت هذه الضرورات عن نظائرها لدى د. منى أبو الفضل وغيرها من داخل هذه الدائرة[6]؛ فلقد اقترنت على سبيل المثال لدى البعض[7] باحتياجات دراسة وفهم آثار الظاهرة الإسلامية (الذي أسماها: الأصولية الدينية) على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث تبرز الأبعاد الثقافية للسياسات الدولية في ظل العولمة، والتجزئة، وعدم الاستقرار.

كما رأى البعض[8] أن مشاكل وقضايا خمس سكان العالم من المسلمين، والتي تحتل الاهتمام العالمي الراهن تتطلب دراستها من منظور يعكس خصوصيتها وطبيعتها، ويبين في نفس الوقت إلى أي حد يلعب الإسلام دورًا فيها على مستويات مختلفة مثل: الأسباب، والدوافع، والحلول الممكنة.

وبالطبع، وبقدر ما كانت أوضاع ما بعد نهاية الحرب الباردة تستدعي عالم الإسلام والمسلمين إلى قلب تفاعلاتها، فقد ازداد الأمر صعودًا بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ حيث تعددت مداخل الاهتمام بدراسة وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي وفي السياسات الخارجية للقوى الكبرى انطلاقًا من المنظورات السائدة، مما تولد معه الدعوة – من داخل الغرب ومن داخل العالم الإسلامي – للحاجة إلى منظور بديل ورؤية بديلة لتلك السائدة وفق منطق سياسات القوى الصراعية المادية[9].

2) المبررات: أبعاد مراجعة حالة علم العلاقات الدولية ومدلولاتها بالنسبة لإمكانيات تطوير منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية:

تبين الجدالات الكبرى في العلاقات الدولية أن هناك اتفاق منظري العلاقات الدولية على أن العلم يمر بأزمة ويحتاج إلى مراجعة[10].

ومن أهم مؤشرات هذه الأزمة ما يلي:

من ناحية: عدم وجود منظور سائد ومهيمن على مجال الدراسة كما حدث في المراحل السابقة؛ ومن ثم تعدد المنظورات المتنافسة على نحو يعكس فوضى نظرية، وخاصة مع تعدد روافد كل منظور ومع تعدد مسميات كل رافد وفقًا للبعد محل الاهتمام: منهجيًّا أو مضمونيًّا. في ظل هذا التعدد يبرز الاعتراف به بل بفائدته، فعلى سبيل المثال: يبرر "روزيناو"[11] ذلك الاعتراف بأنه يرجع لصعوبة القول بأفضلية أحد المنظورات على الآخر أو مصداقيته المطلقة بالمقارنة بغيره؛ حيث إن الباحثين ذوي المنظورات المختلفة سيقدمون رؤى ونتائج مختلفة حول نفس الحدث والظاهرة نظرًا لاختلاف منطلقاتهم.

ومن ناحية أخرى: عدم وجود نظرية عامة للعلاقات بالدولية، إلى جانب فشل النظريات الكبرى داخل كل من الاقترابات التطورية، الهيكلية –السلوكية– التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

ومن ناحية ثالثة: حالة السيولة التي تعكسها "المابعديات": ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية، سواء على صعيد المنهج أو المضمون. فمع انتهاء الحرب الباردة شهد التنظير للعلاقات الدولية مرحلة اختلفت فيها الرؤى حول خصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة وأهم القوى المؤثرة عليها. وتبلور السؤال التالي بوضوح: هل كشف انتهاء الحرب عن خصائص جديدة، أم أن تراكم خصائص جديدة قد قاد إلى انتهاء الحرب. ومن ثم هناك حاجة لمنظور جديد لدراسة العلاقات الدولية[12]؟

ومن ناحية رابعة: اهتزاز الخطوط الفاصلة بين علم العلاقات الدولية وعلوم اجتماعية وإنسانية أخرى، نظرًا لاتساع نطاقه وحدوده وتعقد أجندة موضوعاته بعد أن تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الولية وبأنماط جديدة من الفواعل والعمليات.

وكان من أهم ملامح مراجعات ما بعد الحرب الباردة وما بعد الوضعية ملمحان أساسيان ومتكاملان:

أولهما: بروز أهمية الدين والثقافة في دراسة العلاقات الدولية[13]، بعد أن حازت الاهتمام والأولوية في ظل سيادة المنظور الواقعى القضايا والأبعاد العسكرية– الأمنية، ثم نافستها في مرحلة تالية قضايا الاقتصاد السياسي الدولي.

وثاني هذه الملامح هو مراجعة المنهج الوضعي- السلوكي الامبريقي الذي رفع شعار "علم خالٍ من القيم" -وهي المراجعة التي قادت إلى رد الاعتبار للقيم[14]- على أساس أن أحد أهم أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة أو عدم وجود منظور سائد هو -كما يقول "هاليداي" و"هولستي" على سبيل المثال- إهمال القيم والتاريخ والفلسفة. هذا، وكانت القيم – إلى جانب غيرها من الأبعاد – محورًا أساسيًّا من محاور الجدال الثاني الكبير في تاريخ العلم، أي الجدال بين السلوكية والتقليدية.

كما أضحى الفصل بين البعد القيمي والبعد المادي في دراسة العلاقات الدولية، خلال سيادة المنظور السلوكي وفي ظل الوضعية العلمانية موضع نقد مهم في مرحلة ما بعد السلوكية، ثم تبلور هذا النقد في مرحلة ما بعد الوضعية مما يعبر عن رفض أزمة الازدواجية الناجمة عن هذا الفصل[15].

<u>خلاصة القول</u>: إن **دراسة العلاقات الدولية مازالت تشهد حالة مراجعة قادت إلى الحديث عن "إعادة تعريف السياسي"**[16]. وأن **المدخل القيمي والمداخل الثقافية والحضارية** (إلى جانب الدينية) **ساهمت في إعادة تعريف مستوى التحليل بعيدًا عن المستوى التقليدي** (الدولة والنظام الدولي) **كما ساهمت في إعادة تحديد نطاق موضوعات العلم ليتسع لموضوعات جديدة**. فإذا كانت مرحلة ما بعد السلوكية التي شهدت تنافس منظوري الواقعية والتعددية قد أدت أيضًا إلى درجة من إعادة تعريف السياسي نتيجة اتجاه الاهتمام نحو فواعل جديدة من غير الدول ونحو قضايا جديدة ذات أبعاد اقتصادية، فإن المرحلة الراهنة من تطور منظورات العلم تعالج ما سبق من إهمال للمتغيرات الدينية والثقافية في محاولة لتجاوز مرحلة علمانية ومادية العلم المفرطة. كما أنها تعالج إهمال مستويات للتحليل والفواعل لحساب تفوق مستوى الدولة القومية، ولذا تجدد الاهتمام بمستويات أكثر كلية وشمولًا مثل "الجماعة العالمية". وانعكس ذلك كله على منهاجية واقترابات الدراسة؛ حيث تبلور الاهتمام بتأثير الأفكار والقيم إلى جانب العوامل المادية. وكان من أبرز الاتجاهات الحديثة تعبيرًا عن ذلك "البنائية الجديدة" بكل ما تحمله من آفاق الربط بين دراسة العلاقات الدولية والنظرية الاجتماعية، وبكل ما يحمله ذلك من انعكاسات على نطاق العلم وموضوعاته ومنهاجيته[17].

وإذا كانت الجدالات حول ما أضحى عليه وزن الديني والثقافي والحضاري، ومن ثم وزن الأفكار والقيم والتاريخ في دراسة العلاقات الدولية، تبين اختلاف الاتجاهات النظرية في الإجابات[18] على هذه الأسئلة وغيرها انطلاقًا مما يتصل مباشرة بالأسباب "الواقعية"، إلا أن رؤية البعض مثلت اختراقًا معرفيًّا لعلمانية ومادية العلم المفرطة. فلقد ظهرت مؤخرًا[19] دعوةً للاهتمام بما يمثله الدين من تحدي لنظرية العلاقات الدولية، تتجاوز وتتعدى بروز الاهتمام

التقليدي (أو المتجدد) بأثر الدين على قضايا العلاقات الدولية ومسار تفاعلاتها، صراعًا أو تعاونًا.

ومن أهم مخرجات هذه المراجعة –من داخل العلم وبواسطة منظريه –الأنجلو ساكسون بالأساس– تلك الدعوة إلى تعددية المنظورات ومن ثم الحاجة إلى منظورات حضارية مقارنة.

وكانت د. ودودة بدران في بحثها تحت عنوان دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام[20] قد حددت أن أهم خصائص مرحلة الثمانينيات من دراسة العلاقات الدولية (ما بعد السلوكية) هو القبول بإمكانية تعدد التوجهات النظرية في دراسة العلاقات الدولية واهتمامها بالقيم إلى جانب السلوك، وذلك نتيجة المراجعة النقدية للأسس المعرفية الوضعية – الامبريقية– التي تستند إليها، ومن ثم الدعوة إلى إعادة بناء العلم من جديد. ولقد جاء الجدل بشأن الوضعية الامبريقية في إطار مراجعة فلسفية تتم في كل العلوم الاجتماعية.

وقد تراكمت بعض التنويعات على نفس النغمة المتسائلة عن منظورات أخرى؛ فنجد – على سبيل المثال– أن "مارسيل مارل"[21] في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدولية، وهو بصدد إشكاليات تحديد تاريخ ظهور مصطلح العلاقات الدولية – يشير إلى أنه نظرًا لاستحالة الإحاطة بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر، فإنه من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث، وأنه بالرغم من إمكانية الاتهام بالمحورية أو المركزية الإثنية؛ فإنه على خبراء الحضارات الأخرى أن ينبروا لعقد المقارنات.

كذلك سجل كل من Bull, Holsti, Kegly[22] أن إسهامات التنظير في مجال علم العلاقات الدولية مازالت مقصورة على الاقترابات الأنجلو أمريكية والأوربية، وهو الأمر الذي يمثل تحيزًا، ويعد أحد أسباب القصور في التنظير لأنه يمثل –كما يرى Holsti– أحد أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية.

وفي ظل مراجعات ما بعد الوضعية وما بعد الحداثة عقب نهاية الحرب الباردة، تجددت بعض التعبيرات خلال تقييم حالة حقل العلاقات الدولية عن أن منظورات الحقل المتعاقبة عليه تعكس عنصرية غربية وتحيزًا حضاريًا وإثنيًا؛ حيث لا تتضمن هذه المنظورات مشاركة رؤية الدول النامية[23]. هذا، واستمرت هذه الدعوات تحمل أبعادًا جديدة حتى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر حيث تجدد نقد البعض[24] لهيمنة الدراسات الأنجلوساكسونية والنظرة الفوقية التي مازالت تسود العلم الأكاديمي على النحو الذى يظل معه علم العلاقات الدولية ليس علمًا عالميًّا. ثم اكتسبت هذه الدعوات بعد الحادي عشر من سبتمبر أبعادًا أكثر وضوحًا.

حيث ربط البعض[25] مثلًا بين نظرية العلاقات الدولية والأخلاق والقيم على ضوء التعقد الذي أصاب العلم، مناقشًا مفهوم "الخلو من القيم" ناقدًا للدلالات التاريخية والثقافية للمفاهيم الغربية (العنف أساسًا) المستندة للتمييز التقليدى بين داخل وخارج الدولة القومية، وبين الاقتصادى والسياسي، وبين النطاق العام والخاص. ومن ثم دعا إلى مفاهيم تؤكد على التفاوض والمنظور والتفاهم بدلاً من المفاهيم التي تعكس توجهًا علويًّا عن الحقيقة، والتي تبين كيف أن السائد هو الذى يقدم نفسه باعتباره المحايد والعالمى.

وفي المقابل، والجدير بالذكر هنا بعد الإحالة إلى كل النماذج السابقة، أنه إذا كانت هذه النماذج تقبل بتعدد المنظورات الحضارية، وإذا كانت جهود علمية غربية جادة (من داخل علم العلاقات الدولية وخارجه) قد ساهمت من مداخل متنوعة في دراسة "رؤية إسلامية للعلاقات الدولية أو مواقف الإسلام من قضايا دولية[26]، إلا أنها لم تقدم بالطبع منظورًا إسلاميًّا مقارنًا في مجال نظرية العلاقات الدولية، بل لم تدعوا إليه.

وأخيرًا: يمكن أن نسجل ما طرحه أ.د. بهجت قرني[27]، أستاذ العلاقات الدولية في كندا عن أهمية تقديم رؤية إسلامية عن العلاقات الدولية استنادًا إلى الاعتبارات التالية: حالة العلم الراهنة التي تتسم بتعدد المنظورات المتنافسة، التنامي في وزن ودور الأبعاد الثقافية والقيمية للعلاقات الدولية، أن المسلمين يمثلون خمس سكان العالم، وأن قضايا العلاقة بين الإسلام والمسلمين وبين الغرب تحتل الاهتمام العالمي. وأخيرًا، **أن الوصول إلى "عالمية " علم العلاقات الدولية يفترض مشاركة منظورات أخرى غير الغربية فقط.** ويلخص هذا الطرح – وفي وقت مبكر جدًا من جهود بناء المنظور بعد نشر مشروع العلاقات الدولية في الإسلام مباشرة – منظومة ونسق الدوافع والمبررات المتنوعة، النظرية والمعرفية والعالمية، التي استندت إليها جهود الأعوام التالية.

ولكن هل الاهتمام بالدوافع والمبررات للمنظور الحضاري الإسلامي والتركيز عليها مقصود وإرادي؛ لإضفاء شرعية على المنظور الجديد من داخل دائرة العلم الغربي، أم أن شرعية هذا المنظور تتحقق من مصادر أخرى؟ **هذا التساؤل يمثل واحدة من الإشكاليات التي واجهت بناء المنظور في إطارجملة من الإشكاليات التي طرحتها خبرة بناء المنظور من جهة وحرص القائمين على عملية بنائه على التواصل مع توجهات أخرى يطرح أصحابها تحفظات وانتقادات وتساؤلات مهمة في استكمال مسيرة البناء. والتي نستعرضها فيما يلي:**

*ثانيًّا: المنظور الحضاري من الدوافع إلى الخصائص والإشكاليات: بين التساؤلات والانتقادات والتحفظات:

أثار طرح منظور حضاري إسلامي تساؤلات وانتقادات من خارجه كانت بمثابة فرصة لأصحاب المنظور وبُناته لأن يعرضوا لمجموعة من الإشكاليات وموقف هذا المنظور الحضاري منها. وكان مخرج النقاش العلمي (بين دعاة منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية وبين منتقديه أو الرافضين له) بمثابة قيمة مضافة في هيكل بنائه وتطويره؛ حيث مكنت دعاته من الوقوف على نقاط ومحكات مهمة بيَّنت تميز هذا المنظور وعمقه من جهة، وساهمت في توجيه عملية التفعيل والتشغيل لهمن جهة أخرى. وبالتالي: خطوات متتالية ومتراكمة في استكمال البناء والتطوير. ولعل هذا، من جهة ثالثة، ليؤكد أن هذا المنظور هو انطلاقة علمية من واقع العلم الحديث نفسه لا تسعى البتة للانفصال عن أواصره العلمية، وإنما تسعى لتقديم قيمة مضافة فيه، وإن كانت من جذور حضارية غير غربية (إسلامية).

وكانت هذه التساؤلات والانتقادات التي توالت من أطراف ذات مستويات علمية وبحثية مختلفة من ناحية، ومختلفة من ناحية أخرى في مدى اطلاعها وقراءتها في أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام أو حول قضية "التوجه الإسلامي للعلوم"، أو "المنظور الإسلامي للعلوم"، بل قد جاءت بعض هذه الانتقادات كرد فعل فور سماع كلمة منظور "إسلامي"؛ ومن ثم فقد تراوحت ما بين تساؤلات الاستيضاح والاستفهام والاستغراب، وبين الرفض الناقد أو الناقض، وبين القبول بشروط وتحفظات. وهي تنقسم بين مجموعتين:

المجموعة الأولى: تمثل إرهاصات تساؤلات طلبة الدراسات العليا التي ظهرت عقب تدريسهم منظورات العلم المقارنة ومراجعة حالة العلم.

المجموعة الثانية: تمثل انتقادات منهاجية منظمة تنطلق من إطار مرجعي مختلف إما رافض أو متحفظ، وقدمها متخصصون في مناسبات متعددة[28].

وفيما يلي بيان مفصل لأبعاد كل منها:

المجموعة الأولى:

تمثل إرهاصات تساؤلات طلبة الدراسات العليا التي ظهرت عقب تدريسهم منظورات العلم المقارنة ومراجعة حالة العلم. وذلك مع بداية طرح القضية أمامهم على النحو التالي: ما هو منظور إسلامي وما هو وضعه في سياق نظرية للعلاقات الدولية؟ وهل يمكن تطويره وكيف؟

وطرحها بعض الطلاب كتساؤلات في قاعات الدرس.

1- أن المنظور هو مدخل علمي لا يفترض فيه الانحياز المسبق لوجهة نظر إسلامية أو غير إسلامية.

2- أن الإنتاج الغربي في حقل العلاقات الدولية يفي، في معظمه، بالغرض الذي صيغ لأجله، فضلًا عن أنه يمارس عملية نقد ذاتي مستمرة بهدف تحقيق أكبر قدر من التماسك

الداخلي، الأمر الذي يجعل من الممكن التعويل عليه بقدر أكبر من الثقة دونما حاجة إلى استلهام منظور جديد.

3- إذا كان الغربيون لا يعرفون التخندق حول أطر نظرية ضيقة، وإنما على العكس يمارسون عملية مرنة من استعارة ومبادلة المفاهيم بين مدارسهم الفكرية المختلفة، فلِمَ نقوم نحن بخلاف ذلك حينما نفرض على أنفسنا استخدام منظور واحد منعزل عما سواه؟!

4- إذا كان معظم إنتاج الفكر الغربي يبدأ من الواقع وينتهي إليه -على عكس النموذج الإسلامي؛ ألا تعد هذه خصيصة تحسب للفكر الغربي على أساس ما توفره من مرونة، فضلاً عن أن المنظور إنما يكون الهدف من ورائه بالأساس فهم الواقع، وعليه لا ينبغي أن يكون ارتباطه به بداية وانتهاء أحد أوجه انتقاده، خاصة وأن الواقع في البيئة الغربية هو من القوة بحيث أمكن أن يُؤسس عليه علم متكامل وهو الأمر الذي يفتقده الواقع الإسلامي المعاصر؟

5- إذا كان المنظور الإسلامي من المنتظر ألا يقدم أكثر من مجموعة أماني لا تخدم فهم الواقع في شئ فهل يعد هذا هو الوقت المناسب للتمسك بعبارات أيديولوجية لا تزيد عن كونها مجرد شعارات غير ذات قدرة تحليلية؟

6- إذا كان المنظور الإسلامي مرتبطًا بقضية الإحساس بالذات ومحاولة بلورة هوية حضارية متكاملة الأبعاد، فلِمَ لا تترجم مسألة الهوية عبر صياغة منظور عربي لدراسة العلاقات الدولية؟

7- التنظير الغربي كان وليد الواقع في محاولة لتفسيره؛ ومن ثم تغير التنظير مع تغير الواقع، ومن ثم فإن قوة التنظير الغربي تنبع من كونه تنظيرًا مفسرًا. أما المنظور الإسلامي الذي يأتي الحديث عنه الآن في وقت الأزمة الحضارية للأمة، فهل يعد التنظير المنبثق عنه وسيلة للخروج منها؟ وهل الصورة المثالية التي يقدمها المنظور -والتي من الصعب تحقيقها- هل تقدم سبل الوصول إليها أم تقتصر على تقرير ما يجب أن يكون عليه الواقع؟ ومن ثم فإن التحدي أمام المنظور الإسلامي هو قدرته على تفسير الواقع وعلى التفعيل لتغييره.

8- المنظور الإسلامي بالمعنى الذي يطرح به هو شئ موجود منذ أربعة عشر قرنًا، فما هي ملابسات وأسباب الحديث عنه الآن وبشكل يوحي بأنه شئ مستحدث؟

9- لماذا الحديث فجأة الآن -بعد أربع سنوات من دراسة الطالب الجامعية- عن منظور إسلامي للعلم؟ لماذا لم يسبق ذلك تمهيد في مراحل أخرى من العملية التعليمية؟

10- ولماذا تتم دراسة منظور إسلامي في إطار مقارن مع منظورات العلم وانطلاقًا من العلم الغربي ودائرته؟ وهل يهتم الغرب بدراسة منظور إسلامي للعلاقات الدولية كتقليد أكاديمي؟

11- ما الجديد الذي سيقدمه هذا المنظور بالمقارنة بما قدمته كتب العلوم الإسلامية المعنية بهذا المجال من الأنشطة أو بهذه الظاهرة الدولية؟

12- كيف يتحقق الربط بين السياسة الواقعية التي لا تلتزم بالقيم والأخلاق وبين منظور يقوم على أصول دينية تحوي مضمونًا قيميًّا أساسيًّا؟

13- ما معنى منظور بصفة عامة، وإطار مرجعي ونسق معرفي؟ وهل الفقه فقط هو المنطلق نحو منظور إسلامي؟ وما هي المنهاجية الإسلامية؟

14- ما هي شروط بروز منظور إسلامي وتطوره؟ وكيف يتم قبوله والاعتراف به إقليميًّا وعالميًّا؟ وهل وهن الأمة المادي وضعفها يحول دون البداية في تطوير هذا المنظور ودون التطوير ودون القبول به في دائرة العلم؟ وهل جهود تطوير المنظور هي رد فعل لوهن الأمة وتعبير عن الحاجة لتأكيد الذات ولو على المستوى الفكري؟

15- الحديث عن منظور إسلامي يفسح الطريق للحديث عن منظورات دينية أخرى؛ فهل هناك منظور يهودي أو مسيحي؟ وهل منظور حضاري إسلامي هو آخِر المنظورات الدينية؟

16- كيف يمكن الرجوع إلى الأصول الإسلامية لدراسة العلاقات الدولية، ألا يمثل ذلك صعوبة ذلك نظرًا لعدم التخصص في العلوم الشرعية، ونظرًا لأن كتب الفقه والتفاسير والسنة يكتنفها الغموض؟

17- عند الحديث عن منظور إسلامي يبرز شعور بالانفصال عن الواقع؛ لأنه يقدم مثالية بعيدة عن هذا الواقع ومن ثم يفقد مصداقية تطبيقه العملي نظرًا لعدم وجود الروابط بين مجالات الحياة الراهنة وبين ما يحدده الدين؟

18- كيف نتحدث عن منظور حضاري لأمة إسلامية في علاقاتها الدولية وليس هناك أمة كما يتضح من الحروب بين المسلمين منذ الفتنة الكبرى؟ كذلك هل هناك دول إسلامية حتى نتحدث عن منظور إسلامي لعلاقاتها الدولية؟

19- أليس الاهتمام بتقديم منظور حضاري إسلامي يعني قطع العلاقة مع الآخر من ناحية والتعارض مع المواطنة وتحويل المسيحيين إلى كفار؟

20- ما العلاقة بين منظور إسلامي للعلاقات الدولية ومنظورات أخرى: انقطاع أم انعزال أم استعلاء أم نقد ومقارنة متبادلة حتى يحدث تلاقح فكري وتواصل معرفي؟ وهل مثل هذه العلاقة الأخيرة ممكنة بين منظور -ذي جذور دينية- وبين منظورات علمانية؟

21- هل هناك مناهج إسلامية محددة وأدوات لدراسة الظاهرة الدولية تختلف عن المناهج الغربية أم أن الأمر يقتصر في المنظور الإسلامي على إطار مرجعي وقواعد لرؤية العالم وليس تحليله ودراسة ظواهره؟ وهل نظل ننقد مناهج البحث الغربية ولا نحدد منهجًا إسلاميًا؟

22- إن علم العلاقات الدولية الغربي يحلل ويفسر كل أنواع العلاقات بين كل أنواع الفواعل؛ فهل سيقتصر المنظور الإسلامي على العلاقات بين المسلمين وغيرهم أم فيما بين المسلمين فقط؟

23- هل المنظور الإسلامي -أو منظور ما- يتم تعلمه أو ممارسته، هل له وصفة جاهزة من يعرفها يكون قد أضحى ذا منظور إسلامي؟ هل هو ذو صبغة ثقافية أم هو عملية تعليمية منظمة الأسس والقواعد؟

إذن ما دلالة هذه المقولات بالنسبة لإشكالية التحيز؟ ما لذى تكشف عنه من تحيزات وكيف يمكن مناقشتها انطلاقًا من تحيزات متقابلة؟ بالطبع لا يمكن استيفاء كل مداخل تعليق الطلبة وقضاياه- عبر سنوات – في هذه الدراسة، ولكن يكفي كمثال طرح نموذجين متميزين من هذه المداخل واللذان رسما خريطة القضايا المثارة في التعليقات وتصنيفاتها -معرفيًا ومنهاجيًا ونظريًّا[29]- وعلى نحو يوضح مناط التحيزات المتقابلة.

النموذج الأول: أجاب على سؤالين: من أين تنبع الأسئلة وإلى أين ترمي، مميزًا بين ست مجموعات من التوترات لدى الطلبة وهي توترات نابعة من ثنائية الواقع والتنظير، وثنائية الذات والآخر، وثنائية الواقع المادى والقيم، ثنائية الديني/ العلمي، ثنائية التقليدي والجديد في الخبرة الأكاديمية، وأخيرًا ثنائية الموضوعية والتحيز.

النموذج الثانى: صنف الأسئلة وفق ثلاثة محاور: الاحتياج للمنظور (الميلاد)، والشكل: المضمون والمنهج (الوجود)، الفاعلية والتفاعل (المنظور في الواقع المعاصر) والفاعلية تطرح القدرة على التفسير والتغيير والتفاعل يطرح أبعاد العلاقة مع المنظورات الأخرى.

المجموعة الثانية: من المقولات الناقدة، الناقضة، المتحفظة.

وقد وردت، كما سبقت الإشارة، على لسان أساتذة متخصصين خلال ملتقيات ناقشت مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وما تلاه من جهود، وخاصة حولية أمتي في العالم. ونذكر هنا، على سبيل المثال وليس الحصر، تعليقات كل من: د. وجيه الكوثراني، ود. علي الدين هلال كنموذجين عن توجهين أساسيين: ناقض ومتحفظ. ففي حين انطلق الأول من رفض فكرة منظور إسلامي استنادًا إلى عدة مقولات، فإن الثاني رأى أن السعي وراء تطوير هذا المنظور يمثل ضرورة وتحديًا؛ ولذا فهو محاط ببعض التحفظات.

وتتلخص مبررات وأسانيد رفض د. وجيه الكوثراني على النحو التالي: من ناحية رفض إحلال المركزية الإسلامية محل المركزية الأوربية لأنه إعادة انتاج لفكرة مركزية منظور لكن من الناحية المقابلة.[30]

أيضاً يرفض د. وجيه ما يسميه مصادرة الموقف الديني (العقيدي) للمسعى العلمي وللرأي، وذلك حين يسبغ هذا الموقف صفة المقدس الصحيح الشامل على "منظور إسلامي" بحيث تُقفَل أبواب المسعى العلمي القائم على الشك والنقد؛ ولذا فهو وإن أشاد بأهمية مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، إلا أنه أكد على هدف استراتيجي بعيد وهو تحقيق عالمية الإنجاز والإنتاج العلمي العربي والإسلامي وليس الإنجاز من موقع الإسلامية الدينية العقيدية.

ويتضح من هذه المقولات كيف أنها تنطلق من تحيزات معرفية حول مفهوم العلم مفادها أن الديني إنما هو ضد العلمي، وحول عالمية المناهج والأدوات، ورفض أن يكون "الإسلام" بصفة عامة قادرًا على توليد علم ومعرفة، ذلك لأنه يقتصر على رؤية الإسلام كمجرد دين وعقيدة..

أما د. علي الدين هلال فقد جمع بين موقفي بين المساندة وبين التحفظ [31]، وشدد على اختلاف مجال الدراسات الإسلامية من علم اجتماعي إلى آخر في جامعاتنا المصرية في بعض المجالات المعرفية، ذلك أن هناك وجودًا واضحًا وإسهامًا متميزًا في فرع القانون مثلًا وفرع التاريخ وفرع الفلسفة، في هذه المجالات توجد مدارس علمية وأجيال من الباحثين – على الأقل من ربع قرن أو يزيد– تعاملت مع الشأن الإسلامي ومع إسهامات المفكرين المسلمين في هذه المجالات، وأبرزوا مساهمة المفكرين المسلمين في هذه المجالات كجزء من التاريخ الإنساني والتاريخ البشري في فروع مختلفة، أما في علم الاجتماع، فلم يحدث هذا التواصل المعرفي وإنما تم التركيز خصوصًا على مساهمة تاريخية مثل ابن خلدون ودوره في طرح بعض النظريات.

وفي فروع أخرى أقل حظًا مثل علم السياسة وعلم الاقتصاد، لا نجد مثل هذا الذي نجده، سواء في المجموعة الأولى من العلوم أو حتى في مجال علم الاجتماع، وإنما نرى جهودًا فردية تختلف في مستواها أو مدى تواصلها. النتيجة هو أن هناك مهمة، وهناك مسئولية، وهناك نقص ينبغي أن نتعامل معه كجماعة أكاديمية مهتمة ببحث الظواهر الاقتصادية والسياسية في مصر وفي وطننا العربى.

لا ينبغي أن يكون لدينا أي شعور بالحرج أو بأننا لا نفعل شيئًا غريبًا عندما نبحث في الأصول الإسلامية وفي نتائج قرائح وعقول المفكرين المسلمين؛ لنكتشف ونتبين ماذا أسهم به هؤلاء في مجالات السياسة والاقتصاد لأن السياق التاريخي لا شك حاكم في رؤية الظواهر، لكن لكي يكتسب هذا النوع من العمل العلمي سمة الأكاديمية والموضوعية ينبغي ألا يرتبط بتطورات سياسية معينة، بل ينبغي أن يكون همًا مستمرًا بغض النظر عن أحداث سياسية طارئة، قد تكون مجندة أو تكون غير مجندة لهذا النوع من النشاط. كما ينبغي أن يتسم بالتواصل، لأن ما لا نعرفه عن هذا الإسهام في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي هو أكبر بكثير مما نعرفه.

ومع ذلك يظل الدين –لدى هذا الاتجاه– خارج مصادر منظومة القيم موضع الاهتمام. فضلًا عن محدودية نطاق القيم التي تترادف في معظم الأحيان مع الأخلاق أو المعنوي Ethics le moral، ناهيك عن اعتبارها مجرد متغير من المتغيرات أو مدخل منهجي وليس إطار مرجعي أو نسق قياسي ذي قوة إلزامية بحكم مصدره كما هو الشأن مع منظومة القيم في منظور إسلامي.

*ثالثًا: بين خصائص منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية وأبعاد هذه الدرراسة:

إذا كانت محصلة مراجعات حالة العلم – السابق بيان ملخص عنها– قد أظهرت مجموعة من **الخصائص التي تتسم بها حالة المنظورات المتعاقبة على علم العلاقات الدولية وجدالاتها** (عبر ما يقرب من 75 عامًا من تاريخ العلم)، فإن الاقتراب من طبيعة مصادر المنظور الإسلامي وخصائصه تبين لنا كيف أنه يمثل تراكمًا مقارنًا في الحقل تتحقق من خلاله مشاركة الخبرة الإسلامية بكل مستوياتها: المعرفية، والتأصيلية، والفكرية والتاريخية من ناحية، كما يُقدم هذا المنظور أيضًا محاولة لعلاج أزمة مدخل المنظورات من ناحية أخرى. و**تتلخص الخصائص التي تتسم بها حالة المنظورات المتعاقبة على علم العلاقات الدولية وجدالاتها في الآتي:**

- التغير المستمر في المنظورات مع التغير المستمر والمعقد في الواقع الدولي بدعوى الاستجابة لمتطلبات دراسة هذا التغير والتأثير على مساره، وهو الأمر الذى أدى إلى فوضى المنظورات المتنافسة والمتقابلة وعلى نحو دفع للتساؤل عن عواقب الافتقاد للثابت، وهل هي منظورات لجوانب مختلفة من عالم واحد أم هي رؤى عن عوالم مختلفة، وهل يحقق هذا التغير أهداف حركية للقوى المهيمنة سياسيًّا وفكريًّا ونظريًّا؟ أي لماذا هذا المسار في التحول من أولوية السياسي – العسكري إلى الثقافي الحضاري مرورًا بالاقتصادي؟
- مشاكل الاستقطاب الثنائي للمنهاجية بين العلمي والقيمي. ومن ثم، بروز الدعوات التوفيقية أو الوسطية حول إمكانيات الدراسة العلمية دون استبعاد القيم والثقافة (أو الذاتية بصفة عامة). ومن ثم، الحديث عن الواقعية – القيمية أو القيمية الواقعية أو المثالية – الواقعية.
- انتقاد الجزئية والاختزالية عند تناول الظاهرة الدولية المعقدة والمركبة سواء بالتركيز على الأبعاد العسكرية– أو الاقتصادية أو الثقافية أو بالتركيز على الأبعاد المادية

دون غيرها، وهو الأمر الذى يحول دون الفهم العميق والدقيق للتحولات الجارية والمستقبلية، ومن ثم الحاجة إلى رؤية كلية تستدعي بالضرورة إسقاط الحدود بين علم العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، وتفعيل التعاون البيني.

- وأخيرًا: لماذا هذا التأرجح بين أولوية الصراع بين القوى والمصالح والحروب وبين أولويات آليات الاعتماد المتبادل أو تجانس المصالح؟ وماذا عن منظومة أو نسق هذه العمليات والعلاقات بينها؟

خلاصة القول: إن السبيل إلى رؤية كلية للظاهرة الدولية تجمع بين الأجزاء، وبين المادي وغير المادي، وبين الداخلي والخارجي، وبين العقلانية والقيمية، أى أن السبيل إلى رؤية كلية عن المحتوى والمنهاجية؟ وما هو موضع منظور حضاري إسلامي من هذه المراجعة؟

إذن ما هي خصائص المنظور الإسلامي المقارنة؟ وكيف تعكس الاختلاف بين مصادر المنظورات وطبيعتها؟ وكيف تعبر عنها في نفس الوقت؟ وما هو نمط التراكم المتحقق؟

وباسترجاع معنى المنظور ووظيفته، ومعنى النسق المعرفي ودلالاته، وباسترجاع أبعاد دراسة المنظور منهاجيًّا ومضمونيًّا، يمكن في حقل العلاقات الدولية إجمال الإجابة في **المقولة المركبة التالية:**

إن منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية هو منظور قيمي ذو طبيعة خاصة. وترجع خصوصية هذه الطبيعة إلى تميز مصادره وأصوله عن نظائرها في المنظورات الغربية، وهو التميز الذي يرجع بدوره لاختلاف طبيعة النسق المعرفي. هذا، وتنعكس هذه الطبيعة القيمية الخاصة بدرجة كبيرة على منهجية المنظور وأدواته وعلى افتراضات المنظور ومقولاته حول الأبعاد الأساسية لدراسة العلاقات الدولية: أصل العلاقات ومحركها، الفواعل ووحدات التحليل ومستوياته، نمط قضايا العلاقات الدولية وتفاعلاتها محل الاهتمام، نمط التفاعلات، العلاقة بين الداخلي والخارجي وبين المادي وغير المادي في تفسير الأحداث والتطورات.

وسنعرض لمكونات هذه المقولة تفصيليًّا في محورين؛ أولهما يمكن استدعاء فحواه أيضًا عند دراسة منظور إسلامي لظواهر أخرى – عدا العلاقات الدولية – لأنه يمثل الأساس المعرفي المشترك. أما المحور الثاني فيقع مباشرة في صميم دراسة العلاقات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراب المزدوج سيقدم لنا ردودًا على الانتقادات وأوجه النقد والنقض السابق ذكرها.

ويمكن بيان معالم المنظور الإسلامي عبر بحث عدة خصائص وإشكاليات:

1- إشكالية العلاقة بين الثابت والمطلق وبين المتغير:

أي إشكالية العلاقة بين مصادر المنظور: سواء الأصول الثابتة أو الاجتهاد المتغير، وما تطرحه من إشكالية العلاقة بين الوحي والعقل في ظل معطيات الواقع ومتطلباته المتغيرة[32]. وهذه الإشكالية المتعددة الأوجه حول مصادر المنظور فرضت ثلاثة مسارات منهاجية:

المسار الأول: بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية ينطلق من أساس شرعي سواء أحكام قاطعة أو منظومة القواعد والمبادئ والأسس العامة التي أوردتها الأصول بشأن العلاقة بين المسلمين وغيرهم وفيما بينهم.

المسار الثاني: هو تأسيس مصادر المنظور على منظومة القيم الحضارية التي يتضمنها الإسلام؛ ولذا كانت المحطة المنهجية الثانية في المشروع هي مدخل القيم كإطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، وتقديم منظومة قيمية تتكون من سبع مفردات: العقيدة الرافعة، الشرعة الدافعة، القيم التأسيسية الحاكمة، والقيم الوسطية، والقيم المولدة، الأمة الجامعة، الحضارة الفاعلة الشاهدة، السنن الشرطية، المقاصد الحافظة[33].

المسار الثالث: وإلى جانب الأبعاد المنهاجية الخاصة بالأساس الشرعي والأبعاد المنهاجية الخاصة بالأساس القيمى الحضاري، لابد وأن ينبني منظور إسلامي للعلاقات الدولية على خبرات منهاجية في التعامل مع مصادر دراسة الأصول إلى جانب المصادر التراثية المختلفة. ولذا؛ فإن مشروع العلاقات الدولية في الإسلام يتضمن جزئين منهاجيين آخرين؛ وهما الجزء الثالث[34] والسابع[35]. وأخيرًا، وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن إشكالية الثابت والمتغير بين مصادر المنظور تحمل أبعادًا منهاجية مهمة لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، وتحمل دلالات أكثر أهمية بالنسبة لطبيعة المنظور ذاته. فالإطار الشرعي أي إطار الاحتكام إلى المرجعية تتطلب دراستة أدوات منهاجية خاصة لازمة للرجوع إلى شروح الأحاديث وكتب التفاسير، كما يتطلب خطوة لاحقة وأساسية؛ وهي تقديم اجتهاد معاصر على ضوء التراث الفقهي باتجاهاته المختلفة حول القضية الكبرى التي لابد وأن ينبني عليها المنظور؛ ألا وهي قضية أصل العلاقة أي المحرك الأساسي للعلاقات والقواعد والمبادئ والأسس العامة التي تحكمها (كما سنرى لاحقًا). وبالمثل؛ فإن الأساس القيمي الحضاري يتطلب، بعد تأسيس النموذج، تشغيله وتفعيله في دراسة القضايا، وإعادة بناء المفاهيم وتحديد أجندة الاهتمامات.

وفي المقابل، وبالنظر إلى مصادر المنظورات الغربية الكبرى، سواء الواقعية أو التعددية أو الهيكلية وجذورها الفلسفية والفكرية، نجد أنها مصادر بشرية متغيرة نابعة من خبرة الفكر السياسي الغربي. ومع ذلك؛ فإن هناك اتجاهًا إلى إرجاع روافد هذه المنظورات وتنويعاتها إلى مدارس فكرية وفلسفية ثلاثة كبرى،والخصائص الكبرى لكل مدرسة تمثل القاسم المشترك الأساسى بين روافد المنظور الواحد الذى ينبثق عنها، وهي الروافد التي تبلورت عبر تاريخ هذا المنظور[36].

2- إشكالية العلاقة بين منظور إسلامي قيمي وبين الواقع:

المنظور الحضاري الإسلامي -وإن كان قيميًّا بحكم مصادره وطبيعته- إلا أن الرؤية التي يقدمها حول العالم المحيط، انطلاقًا من الأساس الشرعي، ومن منظومة القيم ومجموعة القواعد والمبادئ، ليست رؤيةً تقرر ما يجب أن يكون فقط؛ ولكنها ذات صلة كبيرة بالواقع؛ ذلك لأن للقيم دورًا ووظيفة في الرؤية الإسلامية، كما أن هذه القيم ذات طبيعة مختلفة عن نظائرها الغربية؛ لأن القيم في منظور إسلامي هي إطار مرجعي، هي مدخل منهاجي، هي نسق لقياس الواقع لتفسيره وتقويمه وتغييره.

وهنا يبرز لنا سؤالان: كيف تختلف القيم في منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية عنها في منظور غربي يهتم بالقيم؟ وما انعكاسات هذا الاختلاف على الموقف من الواقع؟

بالنسبة للسؤال الأول، حددت د. ودودة بدران أبعاد هذا الاختلاف حول مصدر القيم ومستواها ونطاقها ودرجة إلزامها وعلاقاتها على النحو التالى[37]:

1- نظرًا للاختلافات الفكرية بين الباحثين المؤيدين لأهمية دور القيم في العلاقات الدولية، فليس هناك تعريف مشترك لما هو أخلاقي كإطار عام للتحرك الدولي. والرؤية الإسلامية يمكن أن تساهم في بيان الحد الأدنى من الاتفاق حول ماهية القيم في صلتها بالمصلحة والنفع للعباد.

2- يثير الباحثون المهتمون بموضوع القيم قضية العلاقة بين الأخلاق الفردية والأخلاق الجماعية الدولية، فيرى البعض إمكانية القياس، أما البعض الآخر فيرى عدم إمكانية القياس. ويلاحظ هنا أن إثارة مشكلة القياس الجماعي على الفردي ترتبط بغياب التنظيم الجماعي في الثقافة المسيحية المستمدة من الدين المسيحي. أما الإسلام فقد نظم الاثنين كلاً على مستواه، وبالتالي فإن دراسة العلاقات الدولية في الإسلام يمكن أن توضح أنه لا توجد حاجة للقياس والخلط، فهناك الاثنان وكل منهما له قواعده.

لا يعرف المنظور الحضاري الإسلامي فصلًا بين الممارسة المتغيرة، والبعد القيمي الثابت الذي يتم الاحتكام إليه دائمًا عند التفسير وعند التقويم وعند التدبر وعند التغيير: فإذا كان فقه الحكم الشرعي، ومنظومة القيم والقواعد والمبادئ هي الميزان؛ فإن الواقع هو الموزون الذي يدور حوله أعمال العقل والتجريب والاجتهاد والتجديد وفي المقابل؛ فإن المنظورات الغربية لا تحوز هذا الميزان القيمي.

وأخيرًا، قد يتضح مما سبق أننا لا نتحدث عن وضع القيم في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، ولكن نتحدث عن طبيعة منظور إسلامي لهذه الدراسة باعتباره منظورًا قيميًا

انطلاقًا من أساسه الشرعي ومن مدخله القيمي كإطار مرجعي ومدخل منهاجي. ومن هنا موطن تميزه عن منظورات أخرى.[38]

نصل أخيرًا إلى الساحة التي تصب فيها نتائج هذا التراكم؛ وهي ساحة المقارنة بين منظور إسلامي ومنظورات غربية كبرى ثلاثة: الواقعية– التعددية– الهيكلية. وذلك حول أبعاد أساسية من محتوى المنظور ومنهاجيته.

وهذه الأبعاد هي: تأسيس أصل العلاقات الدولية والقوة المحركة لها، الفواعل ومستويات التحليل، نمط القضايا ذات الأولوية في الاهتمام، مفاهيم مقارنة، أسس تقسيم العالم وتصنيف الدول، رؤى حول قضايا محددة، العلاقة بين الداخلي والخارجي. ومن الأبعاد المنهجية نذكر توظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية (ولعلنا نتذكر هنا كيف أن قائمة هذه الموضوعات وغيرها تترجم الهدفين الكبريين لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام (والسابق توضيحهما).

وتمثل الموضوعات والمجالات المذكورة عاليًا خريطة أجندة المقارنة بين المنظورات. وإذا كانت أدبيات علم العلاقات الدولية قد أفاضت في تناولها الجدالات بين المنظورات الكبرى الثلاثة[39]؛ فإن هذه الموضوعات قد تم تناولها في أدبيات عربية وغربية من خارج التخصص وذلك باعتبارها موضوعات في الدراسات الإسلامية.

ولقد ساهم مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في معالجة بعض الموضوعات المعنية وخاصة الدولة كوحدة تحليل، الدعوة، الجهاد، تشغيل مدخل القيم في دراسة موضوعات مثل القوة وتقسيم الدور والحرب، إشكاليات توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة النظم الدولية، قواعد العلاقات في ظل الحرب وفي ظل السلم.

ثم ساهمت محاضرات الدراسات العليا وبعض البحوث التكميلية في عرض بعض آخر من هذه الموضوعات في إطار تمهيدي مقارن بين افتراضات ومقولات منظور إسلامي وبين منظورات غربية ثلاثة راسخة التقاليد ومتعددة الروافد. وما زال العمل جاريًّا من أجل استكمال وتدعيم هذا الإطار المقارن؛ وذلك بالرجوع إلى المكتبة الثرية والغنية من المؤلفات العربية والغربية في مجال الدراسات الإسلامية، والتي أفاضت ولو من خارج دائرة العلم في تناول بعض الموضوعات محل الاهتمام في نطاق العلم.

أبعاد خريطة المقارنة الأفقية بين منظورات دراسة العلاقات الدولية:

من ناحية: فيما يتعلق بأصل العلاقات الدولية ومحركها فهناك الصراع من أجل القوة تحقيقاً للمصلحة القومية ومن خلال سياسيات توازنات القوى، كما في الواقعية، وهناك الصراع من أجل الرخاء باعتباره أساسًا للقوة وتحقيقًا لتجانس المصالح من خلال سياسات الاعتماد المتبادل الدولي والعولمة كما في التعددية أو الليبرالية الجديدة، وكذلك الصراع الطبقي في النظام

الرأسمالي العالمي حيث إن هذا الصراع هو الذي يحرك السياسات ويشكلها نحو مرحلة نهائية مثالية ينهار فيها هذا النظام، كما في الراديكالية ذات المرجعية الماركسية وأخيرًا فإن "الدعوة" هي أصل العلاقات بين المسلمين وغيرها انطلاقا من طبيعة الإسلام باعتباره رسالة للعالمين. ومن هنا يبرز مفهوم القوة المقارن بين هذه المنظورات في علاقته بكل من مفاهيم الصراع ومفهوم الدعوة.

ومن ناحية ثانية: وفيما يتصل بأنماط التفاعلات والعلاقات وأدواتها، ففي مقابل الأنماط الصراعية بالأساس في الرؤية الواقعية والتي تبرز أهمية وزن القوة العسكرية ولا تستبعد احتمالات اندلاع الحروب بل تقول بتعدد وظائفها، نجد أن التعددية والليبرالية تقلل من أهمية القوة العسكرية في إدارة الصراعات في مقابل الاهتمام بآليات إدارة التنافس الدولي السلمي الجماعية والمتعددة الأطراف. أما الصراع الطبقي العالمي كمحرك للعلاقات الدولية في الماركسية وكمحدد لنمط التفاعلات الدولية فتتعدد آليات وأدوات إدارة العنف الهيكلي وغير الهيكلي الذي يركز عليه الضوء.

وإذا كان السؤال الشائع عن الرؤية الإسلامية (في ظل الاختلاف حول آية السيف) هو: هل أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو الحرب أم السلام، إلا أنه يجب الإجابة على السؤال بطريقة أخرى (وذلك بالنظر إلى الاجتهاد القائل بأن أصل العلاقة كما سبق التوضيح هو الدعوة)، فالجهاد ليس قتالاً فقط ولكن هناك أنماط تفاعلية صراعية قتالية وأنماط تفاعلية سلمية وهناك ضوابط وشروط لكل منها، لأن كل من الحرب، والسلام حالتان من حالات العلاقات لا تنف أحدهما الأخرى ومن هنا تبدو العلاقة بين الدعوة والجهاد مقارنة بمحركات العلاقات في المنظورات الأخرى من ناحية، كما يبرز لنا مفهوم القوة المقارنة من منظور إسلامى في علاقته بمفهومى الدعوة والجهاد من ناحية ثانية. حيث إن التأصيل لمفهوم الدعوة يقود إلى التأصيل لمفهوم القوة فيقود بدوره إلى تأصيل مفهوم الجهاد انطلاقًا من خصائص المنظور الإسلامي "القيمية – الواقعية" – كما سنرى بالتفصيل لاحقًا.

ومن ناحية ثالثة: وفيما يتصل بمستوى التحليل أو وحدة التحليل أو الفاعلين، فإن الواقعية تؤكد على الدولة القومية، في حين تفسح التعددية والليبرالية المجال للاهتمام بفواعل أخرى من غير الدول، وتطرح الماركسية الطبقة كفاعل وتقدم الهيكليون الماركسيون مستوى الهياكل الكلية مثل مفهوم أو مستوى "النظام العالم" كما يهتم البنائيون الجدد بمستويات كلية من التحليل مثل "الجماعة العالمية".. وفي المنظور الإسلامي تأتي "الأمة الإسلامية" دون إنكار للتنويعات التنظيمية الأخرى في داخلها دولاً كانت أو جماعات.

ومن ناحية رابعة، وفيما يتصل **بقضايا العلاقات** التي تحتل الأولوية والاهتمام، انطلاقا من مفهوم كل منظور عن طبيعة القوة ومصادرها فتأتي القضايا العسكرية السياسية الأمنية لدى

الواقعية، كما تحوز الأولوية لدى التعددية . الليبرالية القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية أما لدى الماركسية فإن المتغيرات والقوى الاقتصادية هي بمثابة المتغير المستقل المفسر لكل التفاعلات الدولية في ظل الحتمية المادية والجدلية التاريخية. وتحوز الأبعاد الثقافية الحضارية الاهتمام لدى الرؤية الإسلامية ولكن على نحو لا ينفصل عن نظائرها السياسية والاقتصادية بل ويغلفها على اعتبار ما للمتغيرات غير المادية من أولوية في المنظور الإسلامي القيمي، ولكن دون انفصال عن نظائرها المادية، وتطبيقًا للرؤية الكونية الإسلامية ذات الطبيعة الكلية غير الاجتزائية أو الاختزالية، وهو الأمر الذى ينعكس ابتداء من مفهوم الدعوة ثم المفهوم عن القوة الشاملة ثم المفهوم عن أنماط التفاعلات، وجميعها أيضًا مفاهيم ذات طبيعة شمولية– كلية، تتحدى الثنائيات المتضادة ومن ثم تبحث في التكاملات انطلاقًا من مفهوم (قيمة) التوحيد، وهي الأساس في النظام المعرفي الإسلامي.

وأخيرًا: عن **العلاقة بين الداخلي والخارجي،** فإن المدرسة الواقعية تتجه للتقليل من أهمية تأثير الخارجي على الداخلي، وذلك على العكس من التعددية والهيكلية سواء في رافد الاعتماد المتبادل الدولي أو التبعية أوالعولمة التي تبرز تأثير الخارجي على الداخلي بطريقة أكثر وضوحًا. أما في الطرح التنظيري الذي نطوره من منظور حضاري إسلامي، فإن العلاقة بين الداخلي والخارجي هي علاقة تأثير وتأثر مستمرة، وليست غلبة أحدهما على الآخر موجهة إلى "الخارج" والذي يقوم بها هو "الداخل".

***منظور حضاري إسلامي بناءٌ يتمدد...**

مما سبق حول خبرة بناء المنظور الحضاري الإسلامي من الدوافع والمبررات والإشكاليات والخصائص ثم أبعاد دراسة العلاقات الدولية وفق هذا المنظور مقارنة بغيه من منظورات غربية في علم العلاقات الدولية، يمكننا القول بأن عملية تطوير منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية (وبالمثل ودون تعميم جزافي) ليست عملية ناجزة؛ فكل منظور يرتبط بطبيعته بالواقع وبالتالي فهو محل تطوير وإضافة عبر الزمن، وربما بزوغ روافد واتجاهات فرعية فيه.

بقول آخر: فإذا كانت مهمة فريق تأسيس هذا المنظور (منذ تكوين فريق العلاقات الدولية في الإسلام وإلى اليوم) انصبت على التأسيس والتأصيل النظري له وبيان قواعده وأركانه، ثم تطويره واستكماله بالتفعيل والتشغيل[40]، فإن الأجيال المتلاحقة على هذا المنظور عليها أن تأخذ هي الأخرى بدورها. وهو ما انصبت عليه كذلك جهود بناة المنظور ودعاته بخطى موازية

مع جهودهم في البناء والتطوير. إيمانًا وتصديقًا منهم بأن الاجتهاد العلمي رحم تتوالد وسنة من سنن العلم النافع.

الهوامش

[1] استمر العمل في هذا المشروع نحو عشر سنوات (1986–1996) بفريق بحثي كبير من أساتذة وباحثين (هم الآن أساتذة) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومنهم: ود. سيف عبد الفتاح، ود. مصطفى منجود، ود. إبراهيم البيومي، ود. هبة رءوف، ود. نصر عارف، وتولت د. نادية محمود مصطفى الإشراف العام على المشروع إلى جانب المشاركة البحثية. و قد صدر المشروع في اثني عشرة جزءًا عام 1996. ويجري حاليًا الإعداد للمستوى الثالث من هذا المشروع الذي دشن بإعداد الإطار النظري له على يد د. نادية مصطفى في يوليو 2008 بدراسة تحت عنوان: "دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية". وكانت عناوين الأجزاء الاثنى عشر الصادرة في التسعينيات من المشروع هي على الترتيب:

- د. نادية محمود مصطفى: المقدمة العامة للمشروع، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، الجزء الأول.
- د. سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في): المرجع السابق، الجزء الثاني.
- د. أحمد عبد الونيس، د. سيف الدين عبد الفتاح، ود.عبد العزيز صقر: المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، (في): المرجع السابق، الجزء الثالث.

- د.مصطفى منجود: الدولة الإسلامية وحدة التعامل الخارجي في الإسلام، (في): المرجع السابق، الجزء الرابع.
- د. أحمد عبد الونيس: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم، (في): المرجع السابق، الجزء الخامس.
- د.عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، (في): المرجع السابق، الجزء السادس.
- د. نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): المرجع السابق، الجزء السابع.
- د. علا أبو زيد: الدولة الأموية... دولة الفتوحات (41- 132هـ، 661- 750م) من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، (في): المرجع السابق، الجزء الثامن.
- د. علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (132- 656هـ، 750- 1258م)، (في): المرجع السابق، الجزء التاسع.
- د. نادية محمود مصطفى، العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية (642- 923هـ، 1258- 1517م)، (في): المرجع السابق، الجزء العاشر.
- د. نادية مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (في): المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.
- د. ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة(1924- 1991)، (في): المرجع السابق، الجزء الثاني عشر.

([2]) راجع في ذلك:

- د. عبد الوهاب المسيري: فقه التحيز، (في) د.عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين، القاهرة في 19-21فبراير 1992)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994.
- د. حامد عبد الماجد: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، القاهرة: دار التوزيع للنشر الإسلامية، 1993، ص ص 23- 48.
- د. سيف الدين عبد الفتاح: بناء علم سياسة إسلامي، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، رقم 6، 1988.
- د. نصر عارف (تقديم)، في: د. نصر عارف (محرر)، قضايا المنهاجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص ص 7- 15.

- Dr. Mona Abul Fadl: Islamization as a Force of Global Culture Renewal: the relevance of Tawhidi episteme to modernity, the American Journal of Islamic Social Sciences, Vo 2, 1988.
- Dr. Mona Abul Fadl: Paradigms in Political Science revisited The American Journal of Islamic Social Sciences, No 1, 1989, pp. 1- 15.

– د. منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، إسلامية المعرفة، العدد 6، سبتمبر 1996، ترجمة عارف عطاري، ص ص 69– 109.

([3]) د. نادية محمود مصطفى: الدوافع، الأهداف، والمنطلقات، (في) المقدمة العامة للمشروع، مرجع سابق، الجزء الأول، مرجع سابق.

([4]) Caroline Thomas, Peter Wilkin: Still waiting After all these Years: The Third World on the Periphery of International Relations, Political Studies Association BJPIR: Vo 6, 2004, pp. 241- 258.

([5]) انظر على سبيل المثال:

– د. بهجت قرني ود. علي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية (الإطار النظري)، د. جابر سعيد عوض (مترجم)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، 2002.

– د. نصر عارف: نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقاربة إبستمولوجية، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، فيرجينيا، 1998.

– د. باكينام الشرقاوي: اتجاهات حديثة في دراسة النظم المقارنة بالتركيز على الجنوب (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر): علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية ، 2004.

([6]) Mona Abul Fadl: Islamization…, op.cit

- د. حامد عبد الماجد: مرجع سابق.

– د. سيف الدين عبد الفتاح: مرجع سابق.

([7]) Bassam Tibi: The Challenge of Fundamentalism, Political Islam and the New World Order, University of California Press, 1998.

([8]) د.بهجت قرني في ندوة مناقشة العدد الأول من حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مايو 1999 (غير منشورة).

([9]) انظر على سبيل المثال:

– د. نادية محمود مصطفى: أولى حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية: صعود التحديات الحضارية الثقافية وشروط استمرار حوار الحضارات (في) أعمال مؤتمر، "كيف نواصل حوار الحضارات"؟، دمشق: مركز العلاقات العربية– الإيرانية، يناير 2002.

- Akbar Ahmed: Ibn Khaldun’s Understanding of Civilizations and the Dilemmas of Islam and the West Today, Middle East Journal, Vo 56, No 1, 2002.

- Shireen T. Hunter, The Future of Islam and the West: Clash of Civilizations or Peaceful Coexistence?, Westport: Praeger, 1998.

([10]) انظر على سبيل المثال

– د.إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986 ، ص ص 25– 55 (أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية).

- K.J. Holsti: Along the road to International Theory, International Journal, No. 2, 1984.
- J. Lewis Gaddis: International relations Theory and the end of the cold war, International Security, Vo. 17, No. 3, Winter 1992/1993

(11) J. Rosenau: The Need of Theory, (in): J.Roseneau, Mary Dufee: Thinking theory thoroughly (1979).

(12) د.نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، (في): أعمال مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي ، القاهرة: رابطة جامعات الدول الإسلامية ، (250صفحة)، نوفمبر 1999. (الفصل الثاني).

– مروة فكري: تأثير التغيرات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات (دراسة نظرية)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005 (الفصل الأول)، إشراف أ.د. نادية محمود مصطفى، (غير منشورة).

(13) حول دور الثقافة في العلاقات الدولية راجع على سبيل المثال:

- Ali Mazruie: Culture Forces and World Politics, London, 1999.
- Youssef Lapid (ed.), The return of culture and identity in international relations theory, Lynne Rienner publishers, 1996.
- Fred Halliday, Culture and International relations: A new reductionalism?, (in): Michi Ebata, Beverly Neufeld (eds.), Confronting the political in international relations, Millennium press Ltd, 2000.
- Simon Murden, Culture and world politics (in): S. Smith and K. Booth (eds.), Globalization and world politics, 1997.
- Naeem Inayatullah and David L. Blaney, International Relations and the problem of difference (N.y, Routledge, 2004).
- R. James Ferguson, The contested role of culture in International relations, www.international-relations.com

وحول دور الدين انظر: On the role of religion, see for example

- Barry Rubin, Religion and International Affairs, The Washington Quarterly, Spring 1990.
- Paylos Hatzopoulos, Fabio Petito (eds.), Religion in international relations: The return from exile, Palgrave/ Macmilan England, 2003.
- Peter L. Berger (ed.): The desecularization of the world: Resurgent religion and world politics, 1999.
- John D. Carlson, Erik C. Owen: The sacred and the sovereign: Religion and International politics, George Rown university press, 2003.

– وحول رؤية كلية عن وضع البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية انظر: أماني محمود غانم: البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية: دراسة في خطاب صراع الحضارات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007.

(14) انظر على سبيل المثال:

- Charles R. Beitz, Recent international Thought- International Journal, Spring, 1988.
- Keen Booth, Security in anarchy: Utopian realism in theory and practice, International affairs, 67, 1991, pp. 527- 545.
- Seymon Brown: International Relations in a changing global system: Toward a theory of the world polity, Westview press (1992).

– انظر أيضًا مراجعة نقدية للقيم في المنظورات الغربية كمدخل للتأصيل الإسلامي المقارن للقيم في د. سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

([15]) حول موضع القيم في الجدالات الكبرى بين المنظورات حول المنهاجية انظر على سبيل المثال:

- Hedely Bull, New directions in the Theory of International Relations. International Studies, Vo. 14, No. 2, 1975.

([16]) د. نادية محمود مصطفى: إعادة تعريف السياسي في العلاقات الدولية (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (4-5) 2001/ 2003، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.

([17]) انظر على سبيل المثال:

- Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, 2004.

([18]) Fred Halliday: Op.cit.

([19]) Paylos Hatzopoulos, Fabio Petito (eds), Religion in international relations: The return from exile, Palgrave/ Macmilan England, 2003.

([20]) د. ودودة بدران: دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام (في) مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

([21]) مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د. حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 23– 24.

([22]) Hedley Bull, New directions in the Theory of International Relations, International Studies, Vo. 14, No. 2, 1975, pp. 282- 283.
-K.J. Holsti: Along the road to International Theory, International Journal, No. 2, 1984, p. 360.
-C. Kegly, E. Wittkopf World Politics, trend and transformations, 1981, Introduction.

([23]) انظر على سبيل المثال بعض هذه الانتقادات في:

- S. Smith: The Self Images of a discipline: op.cit.

([24]) O. Waever, "Figures of international thought: Introducing persons instead of paradigms (in) I.B. Neumann and O. Waever (eds.): The future of International Relations, Masters in the making, Routledge, 1997.

([25]) Steve Smith: Singing our world into existence: International Relations theory and September 11, International studies quarterly 48, 2004, pp. 499- 515.

([26]) انظر على سبيل المثال مؤلفات:

James Piscatori, John Esposito, Fred Halliday, Shireen Hunter

وغيرهم ممن تفصح عنهم عملية البحث في شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان الإسلام والعلاقات أو السياسات الدولية، الإسلام والنظام الدولي المعاصر؛ حيث تنامى التأليف والنشر في هذا الموضوع منذ نهاية الحرب الباردة، وبصفة خاصة، بعد الحادي عشر من سبتمبر.

([27]) د.بهجت قرني في ندوة مناقشة العدد الأول من حولية أمتي في العالم، مرجع سابق.

([28]) ومن هذه المناسبات على سبيل المثال: مؤتمر مناقشة أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (1997)، وندوة نظمها مركز بحوث ودراسات الدول النامية بالتعاون مع معهد دراسات الإسلام والمسلمون في هولندا (1998)، وندوتين لمناقشة العددين الأول والثاني من حولية أمتي في العالم بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية ومركز الحضارة للدراسات السياسية (1999، 2000)، وفي عدة محاضرات أمام السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية (1999، 2000)، وفي جزء من أعمال الندوة الفرنسية المصرية التاسعة بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية والسيداج (2000)، وفي محاضرة لطلبة برنامج دراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية في القاهرة (2004)... . وغيرهم.

([29]) من دارسي المقرر في الفصل الدراسي الأول 2006– 2007 وهما آية نصار، ولبنى السبيلجي.

([30]) والتي قدمها في مؤتمر مناقشة أعمال مشروع العلاقات الدولية خلال تعقيبه على الجزء السابع من المشروع، والتي نشرها بعد ذلك (في) د. وجيه الكوثراني: الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل، دار الطليعة، بيروت، 2000، الفصل الثامن تحت عنوان: في البحث عن خبرة التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية، نقد للمنهج الإسلامي أو المنظور الإسلامي.

([31]) (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران).. مرجع سابق.

([32]) تسهم في دراسة هذه الإشكالية حقول معرفية متنوعة، وتقع هذه الإشكالية أيضًا في صميم اهتمامات متخصصي العلوم السياسية أصحاب الرؤى النقدية. وحول العلاقة بين العقل والوحي ووضعها في البحث المقارن بين النسق المعرفي والغربي وانعكاسها على المنظورات انظر على سبيل المثال: أحمد أوغلو، الفلسفة السياسية، ترجمة د. إبراهيم البيومي غانم، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

- Louay El Safy: The Foundations of knowledge, IIIT, USA, 1996.

([33]) د. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم، إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

([34]) د. أحمد عبد الونيس، د. عبد العزيز صقر، د. سيف الدين عبد الفتاح، د. مصطفى منجود: المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع السابق.

([35]) د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) مرجع سابق.

([36]) Robert Adams A New Age of International Relations, International Affairs, Vo. 67, No. 3. 1991.

([37]) د. ودودة بدران: مرجع سابق.

([38]) وهنا يقدم اقتراب النظرية الاجتماعية في دراسة العلاقات الدولية توضيحًا مهمًا ومقارنًا. فوفق طرح البعض من متخصصي العلاقات الدولية الذين اجتهدوا من هذا الاقتراب، فإن المنهج البنائي في دراسة العلاقات الدولية هو نتاج هذا الاقتراب، وهو ملتصق بالواقعية وإن كان بمثابة هيكلية مثالية. وهو يرى السياسات الدولية كبناء اجتماعي تؤثر فيه الأفكار.

وقد تسارع تبلور هذه الرؤية بعد نهاية الحرب الباردة، وهي تختلف عن الرؤيتين المادية والفردية ولها انعكاساتها على كيفية دراسة نظريات السياسات الدولية (من حيث الفواعل والدوافع) وهي تقوم على شرح أربع ثنائيات إحداها هي ثنائية: المادي – المثالي[38].

كذلك، وكما سبقت الإشارة، فهناك أيضًا اتجاه لمراجعة التقاليد المنهجية في ظل إشكالية العلاقة بين الإمبريقي وبين القيمي، وهناك اتجاهات تراجع الإمبريقية المفرطة مؤكدة على عدم إمكانية الفصل بين العلمي وبين القيمي في المنهجية (انظر على سبيل المثال: من المدرسة الفرنسية إسهام الأستاذ جون لوكا، ومن أحدث المشاركات مع الجماعة البحثية المصرية للعلوم السياسية كانت محاضرته في الندوة المصرية الفرنسية التاسعة، مرجع سابق. و

- Fred Halliday: The future of international relations fears and hopes (in) K. Booth and others, International relations theory positivism and beyond, 1995, pp 318- 322.

([39]) انظر على سبيل المثال ما سبق ذكره من مصادر تحتوي على رؤى مقارنة بين مقولات وافتراضات المنظورات الكبرى الغربية الثلاثة: الواقعية، التعددية، الهيكلية.

([40]) **<u>انظر عن تطبيقات تشغيل وتفعيل المنظور على سبيل المثال:</u>**

– د. نادية محمود مصطفى: العولمة وحقل العلاقات الدولية (في) د. سيف الدين عبد الفتاح، د. حسن نافعة (إشراف وتحرير) العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1) العام الجامعي 1998– 1999، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

– د.نادية محمود مصطفى: حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة (في) د.محمد أذرشيب (محرر) كيف سندخل عام حوار الحضارات (2001)، دمشق: مركز العلاقات العربية–الإيرانية، 2002.

– د.نادية محمود مصطفى: لماذا الإسلام والسياسة الخارجية المصرية وليس الدائرة الإسلامية للسياسة المصرية؟ (في) د. مصطفى علوي (محرر), مدرسة "السياسة الخارجية المصرية"، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، يناير 2002.

– د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، (في) د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران), الأمة في قرن، عدد الخاص من حولية أمتي في العالم، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ودار الشروق الدولية (2002)، الكتاب السادس.

– د. نادية محمود مصطفى: التعقيب على العدد الأول من تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي، (في) ندوة مناقشة التقرير التي نظمها مركز دراسات وبحوث التنمية في القاهرة: المستقبل العربي، نوفمبر 2002.

– د. نادية محمود مصطفى: الأمة الإسلامية في عصر العولمة وقضية المرأة بين التحديات والاستجابات (في) مجموعة باحثين: المرأة وتحولات عصر جديد، دمشق: وقائع ندوة دار الفكر في أسبوعها الثقافي الثالث، 2002.

– د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية (في) حولية أمتي في العالم (2001– 2002) العدد الخامس، الجزء الأول، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2003.

– د. نادية محمود مصطفى: تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية)، (في) مجموعة باحثين: مستقبل الإسلام، دمشق: دار الفكر العربي، 2004.

– د. نادية محمود مصطفى: البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر): أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأورومتوسطية. نحو تفعيل رؤية عربية، أعمال المؤتمر الذي نظمه برنامج حوار الحضارات في أبريل 2005، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

– د. نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية للأمة الإسلامية في منظومة فكر الإمام وحركته، مجلة المسلم المعاصر، العدد 119–120، 2005–2006، ص ص185–220.